

قرارات

وزارة التجارة والصناعة

قرار رقم ٢٠١ لسنة ٢٠٠٨

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ الصادر بشأن التعاون الاستهلاكي؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم وزارة التجارة والصناعة؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٤٣١ لسنة ١٩٧٥ بشأن لائحة النظام الداخلي
للجمعيات التعاونية الاستهلاكية وتعديلاته؛

وعلى كتاب الاتحاد التعاوني الاستهلاكي المركزي المؤرخ ٣١ يوليو ٢٠٠٧؛
وعلى كتاب مديرية التضامن الاجتماعي «قطاع التموين» بمحافظة الشرقية
المؤرخ ٤ فبراير ٢٠٠٨؛
وعلى مذكرة قطاع التجارة الداخلية - الإدارية العامة للتعاون الاستهلاكي
المؤرخة ٢١ فبراير ٢٠٠٨؛

قرار:

(المادة الأولى)

تحل الجمعيات التعاونية الاستهلاكية الآتية بمحافظة الشرقية :

- ١ - الجمعية التعاونية الاستهلاكية للعاملين بمديرية الشئون الاجتماعية بالشرقية .
- ٢ - الجمعية التعاونية الاستهلاكية للعاملين بنقابة التطبيقيين بالشرقية .
- ٣ - الجمعية التعاونية الاستهلاكية للعاملين بمديرية الإسكان بالشرقية .
- ٤ - الجمعية التعاونية الاستهلاكية للعاملين بإدارة المرافق العامة بالزقازيق .
- ٥ - الجمعية التعاونية الاستهلاكية للعاملين بإدارة الشئون الاجتماعية ببلبيس .
- ٦ - الجمعية التعاونية الاستهلاكية للعاملين بالإصلاح الزراعي ببلبيس .

- ٧ - الجمعية التعاونية الاستهلاكية للعاملين بالإدارة الزراعية - ديرب نجم .
 - ٨ - الجمعية التعاونية الاستهلاكية للعاملين بالإدارة التعليمية - أبو كبير .
 - ٩ - الجمعية التعاونية الاستهلاكية للعاملين بالمعاهد الأزهرية بالقرين .
 - ١٠ - الجمعية التعاونية الاستهلاكية للعاملين بشركة الأهرام للمشروعات - أبو حماد .
 - ١١ - الجمعية التعاونية الاستهلاكية للعاملين بشركة الخرسانة سابقة الإجهاد بالعاشر من رمضان .
 - ١٢ - الجمعية التعاونية الاستهلاكية للعاملين بالإدارة التعليمية ببلبيس .
- (المادة الثانية)

على الاتحاد التعاوني الاستهلاكي المركزي مباشرة إجراءات التصفية طبقاً لقانون التعاون الاستهلاكي رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥

(المادة الثالثة)

على الإدارة العامة للتعاون الاستهلاكي متابعة التنفيذ .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار بالواقع المصرية ، وي العمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

صدر في ٢٠٠٨/٣/٩

وزير التجارة والصناعة

م/ رشيد محمد رشيد